

انتخابات الرئاسة المصرية تنتظر «مفاجأة»... مس

الأزمات الاقتصادية الحادة التي تواجهها مصر، والتي جرت بشكل مباشر وحاد، أزمة معيشية، باتت الشكوى منها على لسان كل مواطن. ولم تعد تقتصر تداعياتها على الطبقات الأكثر فقراً، وإنما تشمل الطبقة الوسطى، التي شكلت في السابق أحد روافد شعبية المشير. ويضاف إلى ما سبق أن ثمة حالة عامة من الإحباط، سواء في صفوف الشباب، الذين خرجوا إلى شوارع

وإنما على فرصه الكاسحة للفوز بالولاية الثانية، في ظل انسداد المجال العام أمام مرشحين آخرين، والحشد المستمر، الذي تقوم به أجهزة الدولة المصرية، عبر الإعلام، الذي بات بمعظمه محسوباً على النظام الحالي. ولكن العد العكسي للانتخابات الرئاسية، المتوقعة بين شهري آذار وأيار عام 2018، لا يغيب عنه تراجع شعبية السيسي، مقارنة بانتخابات عام 2014، وذلك في ظل

لا منافس جدياً للرئيس عبد الفتاح السيسي في انتخابات الولاية الثانية التي بدأ العد التنازلي لها، حتى قبل فتح الباب رسمياً أمام إجراءات الترشح. صحيح أن «المشير» لم يعلن حتى الآن، بشكل واضح، خياراته، إلا أن الأمر يبقى من المسلمات في مصر، ما لم يحدث تطوّر غير متوقع على الإطلاق. تلك المسلمات لا تقتصر على نيات السيسي الترشح مجدداً.

قضية على عكس التوقعات السابقة بقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مرشحاً وحيداً في الانتخابات الرئاسية، بدأت مناورة من الفريق أحمد شفيق بشأن ترشحه، فيما ينتظر النائب البرلماني السابق محمد أنور السادات تحديد موعد لإعلان ترشحه

عمرو موسى ينسحب وأحمد شفيق يناور



أحادية وجود السيسي منافساً وحيداً في انتخابات عام 2018 باتت غير واقعية (أ. ف. ب.)

التي يحيط بها شفيق نفسه منذ أشهر عدة، ومواقفه من رفض انتقال تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، وهي إحدى القضايا التي تسببت بمعارضة شعبية كبيرة لنظام السيسي. وعلى عكس مواقفه السابقة من تكذيب تصريحات قيادات حزبه، نقل عدد من الصحف المصرية تصريحات لنواب شفيق في إدارة الحزب تأكيدهم عودته الشهر المقبل إلى مصر، وإقامة مؤتمر صحافي يعلن من خلاله الترشح للانتخابات، في وقت يتوقع فيه أن تثار أزمة داخلية داخل حزبه، الذي يؤيد عدد ليس بالقليل من أعضائه السيسي، وبخاصة أبناء القبائل

على أحقية الرئيس في الحكم لفترتين فقط، مدة كل منهما أربع سنوات لتكون الانتخابات الرئاسية المقبلة هي آخر انتخابات يحق للسيسي الترشح فيها، وفقاً للدستور الحالي الذي توقف الحديث عن المطالبة بتعديله خلال الفترة الحالية، بعد مطالبات من الغالبية البرلمانية مدعومة بجهات سيادية.

في المقابل، بدأ الفريق أحمد شفيق حملة «جس نبض» لمعرفة الانطباعات والآراء حول ترشحه على المستوى السياسي، بعدما حل في المرتبة الثانية في انتخابات عام 2012، خلف الرئيس «الإخواني» المعزول محمد مرسي، وبعد فترة إقامة طويلة في الإمارات، منذ انتهاء تلك الانتخابات خوفاً من الملاحقات القضائية، التي برزت ساحته من غالبيتها، ورُفِعَ على أثرها اسمه من قوائم الترقب والوصول.

وأطلق قياديون من الفريق السياسي المؤيد لشفيق تصريحات خلال اليومين الماضيين، تؤكد موافقة القاعدة الجماهيرية لـ «حزب الحركة الوطنية» الذي يترأسه من الخارج، على ترشحه منافساً للسيسي في الانتخابات المقبلة، وهي تصريحات تأتي متوافقة مع حالة الغموض

القاهرة - جلال خيرت

أحادية وجود الرئيس عبد الفتاح السيسي منافساً وحيداً في انتخابات عام 2018 باتت غير واقعية. حتى العقبان التي قد تمنع المحامي الحقوقي خالد علي من تقديم أوراقه للترشح، بسبب «قضية الفعل الفاضح»، التي أدين بها، لن تجعل من الجنرال المصري مرشحاً وحيداً، فالفريق أحمد شفيق، وصيف انتخابات عام 2012، بدأ مناورة سياسية لجس النبض في الشارع بشأن مسألة ترشحه، في وقت أعلن فيه رئيس لجنة إعداد الدستور والمرشح الرئاسي في انتخابات عام 2012 عمرو موسى عدم ترشحه للانتخابات.

وقال موسى في لقاء في «حزب الوفد» المصري، الذي يترأسه شرفياً، إنه لن يخوض سباق الانتخابات التي سيتم تقديم الأوراق الخاصة بها في آذار المقبل، على أن تجري الانتخابات في نيسان وأيار المقبلين، مؤكداً أن لديه أسبابه التي تمنعه من خوض السباق والتي قد تكون «سياسية».

وأبدى موسى تأييده لتصريحات السيسي حول عدم تعديل مدة الرئاسة في الدستور، والتي تنص

نظرياً، لا يواجه شفيق أي اتهامات يمكن أن تزعج به في السجن، لكن الفريق المتقاعد الذي غاب عن مصر أكثر من خمس سنوات لم يعد من منغاه الاختياري بسبب خوفه من فتح ملفات قديمة، في وقت لم يتلق فيه تطمينات حتى الآن من النظام الحالي بأنه آمن، على عكس بعض رموز مبارك الذين عادوا بالفعل، بينما يخشى شفيق أن يقضى يوماً واحداً في السجن، وهو ما قد يجعله يرجئ عودته بالرغم من رفع اسمه من قوائم الترقب والوصول.

وكبار العائلات في الصعيد. شفيق الذي كان آخر رئيس وزراء في عهد حسني مبارك، واستقال تحت ضغط المتظاهرين في ميدان التحرير، يواجه مشاكل قضائية متعلقة بتهم فساد مالي خلال توليه وزارة الطيران على مدار أكثر من 10 سنوات، إبان حكم مبارك في الوزارات المتعاقبة، وقد تم إرجاء التحقيق في عدد ليس بالقليل منها، وحفظ بعضها الآخر، ولكن ثمة من يعتقد أن بالإمكان إعادة تحريكها بغضون أيام قليلة.



**يأبى السادات
مراجعة البرنامج
الرئاسي تمهيداً لعرضه
على الراي العام**



السعودية

«تسونامي» ابن سلمان... العرض متواصل

في مستوى أقل من المتوقع، ومن جهة أخرى ثمة تماسك ومقاومة بيديهما بعض المحتجزين الذين يرفضون التنازل بسهولة عن ثرواتهم، مسلحين بتلويح بعض الدول التي تستضيف أصولاً مالية لهؤلاء برفض مصادرة حساباتهم لمصلحة حملة غير شفافة وغياب الأحكام القضائية الواضحة بحقهم. لعل ما تقدم يشكل السبب الذي يقف خلف لجوء ابن سلمان، وفق تسريبات الصحافة الأميركية، إلى مفاوضات مع المحتجزين لعقد تسويات معهم، وقد نقلت وكالة «بلومبيرغ» عن مسؤول سعودي قوله إن إجراءات التسوية تشمل عدم إخضاع المحتجزين للمحاكمة، لقاء دفعهم مبالغ، وليس

عن مصدر سعودي أن نطاق حملة «التطهير» قد اتسع ليشمل الجيش والمؤسسة العسكرية، كاشفاً عن توقيف ما لا يقل عن 14 ضابطاً متقاعداً عملوا في وزارة الدفاع، إلى جانب ضابطين من «الحرس الوطني» بتهمة صفقات وعقود مالية «فاسدة»، ونفى المصدر توقيف ضباط قيد الخدمة الفعلية. وبحسب ما يتسرب من المحاكمات الميدانية» في فندق الـ«ريتز كارلتون»، يبدو أن العملية أعقد بكثير مما ظن ابن سلمان. فمن جهة، ثمة «فضيحة» كشفتها عملية الاحتجاج المتسرة، بيّنت أن أصول القطاع الخاص السعودي فقدت الكثير في المدة الأخيرة، وهي الآن

عمليات «تطهير» داخل الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية و«الحرس الوطني»، يعتقد أن المستهدفين فيها هم الضباط من المحسوبين على الأميرين محمد بن نايف ومنع بن عبد الله. ونقلت وكالة «بلومبيرغ»



**أصول القطاع
الخاص فقدت الكثير
في المدة الأخيرة**



لا شيء يقف بوجه ولي العهد السعودي، حتى الآن، في عملياته الداخلية ضد المنافسين سياسياً، والمليئين مالياً، ممن يجري عزلهم أو تجريدهم من ثرواتهم. أكثر من أسبوعين مر على عملية الاحتجاز للأمرء والمسؤولين ورجال الأعمال والنافذين، ولم تنته الأزمة بعد، ليفتح الباب على تساؤلات بشأن كيفية إقفال هذا الملف وأفق الأزمة وتداعياتها التي بدأت تتظهر اقتصادياً وسياسياً، برغم التصعيد الإعلامي والسياسي خارجياً، الذي آمنه ابن سلمان كغطاء لإجراءاته غير المسبوقة في الداخل. وتردد في الساعات الأخيرة أن الحملة بدأت تتوسع لتشمل

ليوم الثامن عشر على التوالي، يستمر الأمير محمد بن سلمان في احتجاز أبناء عمومته من الأمراء، إلى جانب رجال أعمال ونافذين كبار في السعودية، ضمن حملته المتواصلة تحت شعار «مكافحة الفساد»، التي تتوسع يوماً بعد يوم، لتضم أسماء جديدة، وقطاعات جديدة، وفق أكثر من مصدر